الـمـلـخصـا ت

السبل الكفيلة بتحقيق الأمن في فكر الشهيد مطهري

نجف لک زايي*

الخلاصة

الهدف الرئيس من هذا المقال هو دراسة السبل الكفيلة بتحقيق الأمن في فكر الشهيد مطهري، وتنبع أهمية هذا البحث من المخاوف الأمنية الموجودة في العالم عموماً والعالم الإسلامي على وجه الخصوص، ما يستدعي تسليط الضوء عليه أكثر من أيّ وقت مضى، وقد حاولنا الإجابة في هذا المقال عن التساؤل المطروح في هذا المجال من زاوية وصفية- تحليلية. وعلى العموم يمكن الحديث بصورة إجمالية عن آليتين لتحقيق الأمن في فكر الشهيد مطهري: ناعمة وتقليدية، والآلية الناعمة بدورها تنقسم إلى قمسين: إيجابية وسلبية. على أنّ الشيء المهم الذي توصل له المقال هو أنّه يمكن العثور على جواب واضح للسؤال المتقدم في مؤلفات الأستاذ مطهري، كما تمّ رصد قسم كبير من انتقاداته للمدارس الأمنية الدنيوية وغير الدينية وعرضها في مقالنا هذا، وقد أكدنا في ثنايا البحث على إمكان استنباط مقاربة إلهية رائعة في مجال الأمن من أبحاث الأستاذ الشهيد مطهري.

المفردات الأساسية: الأمن، مطهري، الأمن المتسامي، الأمن المتداني، طرق تحقيق الأمن

*. بروفيسور العلوم السياسية في جامعة باقر العلوم (ع) (najaf_lakzaee@yahoo.com)

ضرورة تنمية وتكريس المسؤولية المدنية للحكومة في القوانين المتوافرة

ضياء مرتضوي*

الخلاصة:

يعد تعويض الحكومة الخسائر التي تتسبب بها أجهزتها وموظفوها للشخصيات الحقيقية والحقوقية، تحت عنوان المسؤولية المدنية للحكومة، تعد من المظاهر البارزة لتحمل الحكومة مسؤولياتها بالمعنى العام لكلمة الحكومة والذي يعادل بشكل من الأشكال مفردة الدولة أو نظام الحكم. ومع أن ماضي تعريف هذه المسؤولية في إيران لا يصل إلى ماضي بعض البلدان، ولكن يتنسى ملاحظة جذوره، وإنْ بشكل طفيف، في دستور الثورة الدستورية في إيران قبل أكثر من مائة سنة. وهي ظاهرة استمرت في القوانين العادية اللاحقة، وتطورت بشكل ملحوظ خصوصاً بعد تأسيس نظام الجمهورية الإسلامية، وبالأخص في القانون الجزاء الإسلامي المصادق عليه سنة ٢٠١٣ م وقانون المحاكم المصادق عليه في السنة نفسها. تهدف هذه الدراسة إلى التأكيد على ضرورة تنمية وتكميل الأصول والمواد المتعلقة بالضمان المدني وتحمل الحكومة لمسؤولياتها في القوانين المختلفة وضرورة تدوين قانون جامع للمسؤولية المدنية التي ينبغي على الحكومة والأجهزة الحكومية تحملها، والإشارة إلى انعكاسات هذه المسؤولية في قوانين بعض البلدان، وتقديم تقرير وعرض لتنميتها في القوانين الإيرانية. وبعد ذلك جرى ضمن سياق الأهداف المذكورة تقديم مقترحات لتعميم المسؤولية المدنية للحكومة في دستور البلاد والقوانين العادية نظير شمول فرض العمد .[١]

الكلمات الأساسية: الحكومة، موظفو الحكومة، المسؤولية المدنية للحكومة، ضمان الحكومة، القوانين.

---

*. أستاذ مساعد في مركز أبحاث العلوم والثقافة الإسلامية. (mortazavi@isca.ac.ir)

١ . تم تدوين هذه الدراسة بالاستفادة من بحث للكاتب تحت عنوان «الماهية الفقهية للحكومة وضمان أعمالها الضارة» في مركز أبحاث العلوم والثقافة الإسلامية.

القانون والأمن القومي في دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية

الدكتور محمد هادي كاوياني*

الخلاصة:

الأمن القومي من أهم القضايا السياسية والقانونية في أي بلد. ولتشخيص هذا المفهوم ينبغي الالتفات إلى عنصر التهديد والصيانة من التهديد وكذلك الأمور التي ترفع التهديد. في الأمن الوطني يجري الاهتمام بالمخاطر التي تهدد وجود بلد من البلدان، وفي حال وقوع تلك التهديدات توضع قواعد حالة الطوارئ ويصار إلى إدارة الأزمة. مع أن مجلس الشورى الإسلامي يعد ركناً من أركان السيادة الوطنية في دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلا أنه لا دور له في هذه الفترة، والمجلس الأعلى للأمن القومي هو الذي يدير هذه الوضعية. ومع ذلك، ما عدا تأييد القرارات من قبل القيادة لا توجد مؤسسة أخرى تشرف على هذه القرارات. الإشراف القضائي وتعويض الخسائر المحتملة التي قد يتعرض لها الأشخاص بتنفيذ هذه القرارات يمكنه أن يكون جزءاً من عملية الإشراف على قواعد إدارة حلّ الأزمة.

الكلمات الأساسية: الأمن القومي، القانون، التشريع، الإشراف، دستور البلاد.

*. أستاذ الحقوق العامة في فرع الفارابي من جامعة طهران (kaviani_mh@ut.ac.ir) .

دراسة إمكانية استنباط الضمان من الأدلة الروائية الخاصة بالاحترام

حسين هوشمند فيروزآبادي*

الخلاصة:

«الاحترام» من المباني الفقهية المطروحة باعتبارها مباني المسؤولية المدنية. وعلى الرغم من ذكر بعض الآيات القرآنية وسيرة العقلاء باعتبارهما توثيقاً يؤيد قاعدة الاحترام، فقد اعتبرت الروايات أهم وثيقة لقاعدة الاحترام. والسؤال هنا هل الروايات المتعلقة بالاحترام تسوغ التأمين والضمان وهو حكم وضعي تقوم على أساسه المسؤولية المدنية أم لا؟ في هذه الدراسة لا يُوافَق رأيُ الفقهاء الذين استنبطوا التأمين من رواية «لا يحلّ مال المسلم إلاّ عن طيب نفسه»، وتُوافَق دلالة الروايتين «لا يصلح ذهابُ حق أحد» و«حرمة ماله كحرمة دمه» على التأمين. وترفض الإشكالات المطروحة ليصار إلى إثبات أنه طبقاً للرأي الأصحّ فإن الرواية الأخيرة في مقام تعظيم المؤمن، وتعظيم المؤمن لا ينسجم مع لحاظ الحكم التكليفي الصرف المفيد لحرمة التصرف في مال المسلم، إنما التعظيم الحقيقي يتوقف على عدم جواز التصرف في مال المالك بدون إذنه، وكذلك الضمان في حال تلف المال.

الكلمات الأساسية: الضمان، قاعدة الاحترام، الحكم الوضعي، الحكم التكليفي، المسؤولية المدنية.

*. أستاذ القانون في جامعة آيت اللهّ البروجردى (H.Hmnd.F@gmail.com).

تأملات في مراجعة الفقه في مضمار الحقوق الجزائية بالتأكيد على فلسفة التشريع وقانون الجزاء الإسلامي لعام ١٣٩٢ هـ ش [٢٠١٣ م] في النظام الحقوقي الإيراني

الدكتور غلام رضا پيوندي*/علي رضا ميربد**

الخلاصة

تصريح المشرع في دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية بإلزام القضاة بالرجوع للمصادر المعتبرة والفتاوى الفقهية في سنة ١٣٥٨ هـ ش [١٩٧٩ م] وبعد ذلك دخول هذا الأمر في القوانين الجزائية، كان بداية بحوث مهمة بين الحقوقيين والقضاة في المجال النظري والعملي. معظم الحقوقيين ولأسباب مختلفة منها على وجه الخصوص معارضة فحوى المادة ١٦٧ لمبدأ قانونية الجرائم والعقوبات، والإبهام في تشخيص المصادر الفقهية والفتاوى المعتبرة، وكذلك تعارض هذا الشيء مع فلسفة التشريع في الدولة الإسلامية، حاولوا تحديد وتقليص مديات شمول هذه المادة حتى لا يكون مفادها ممكن التطبيق في الشؤون الجزائية. ولكن من ناحية أخرى فإن القضاة ملزمون قانونياً بمراجعة الفقه عند وجود نقص أو إجمال أو سكوت في القوانين. تستعرض هذه الدراسة الآراء المختلفة في هذا الخصوص بالاعتماد على آخر إرادات المشرع في سنة ١٣٩٢ هـ ش [٢٠١٣ م]، والبحث عن الجذور الفقهية للموضوع، وكذلك التأمل في فلسفة التشريع في النظام الحقوقي الإيراني، وترى أن مراجعة القضاة للفقه ممكن فقط في الحدود الشرعية والإبهامات المتعلقة بالقصاص والديات، وفي المقابل تغيب مثل هذه الإمكانية في حيّز التعزيرات.

الكلمات الأساسية: التعزيرات، الحدود، الفقه، القانون، الجريمة، العقوبة.

* . أستاذ مساعد في مركز أبحاث الثقافة والفكر الإسلامي (Pyvandi@yahoo.com).

**. ماجستير حقوق عامة في فرع الفارابي من جامعة طهران (ali.mirbod@yahoo).

مكافحة الفقر من منظار الإسلام والإصلاحات البنيوية في الاقتصاد الإيراني

محمد جواد محقق نيا*/مرتضي صالحي**

الخلاصة:

الفقر بصفته ظاهرة اجتماعية غير محبذة له عوامل وأسباب اقتصادية وثقافية وسياسية واجتماعية متنوعة. دراسة المصادر الإسلامية التي تتطرق لموضوع الفقر ومكافحته توحي بأن رأي الإسلام هو أن مكافحة الفقر يجب أن تجري على مستويات مختلفة، ولا تتلخص بتقديم مساعدات نقدية للمحتاجين. النظر في المصادر الروائية حول الفقر بتغيير نوعية النظر للروايات من النظرة الجزئية إلى النظرة العامة والمنظومية تسلط لنا الأضواء على الزوايا الخفية لأساليب مكافحة الفقر وتدل على أن مكافحة الفقر مجموعة من السبل والأساليب لا يمكن لأي واحد منها بمفرده أن يجتث الفقر، إنما يمكن استئصال الفقر بالتواصل مع سائر الأساليب والطرائق. من هنا فإن الدراسة التي بين يدي القارئ العزيز قبل أن تكون إبداعاً في مضمون مكافحة الفقر من وجهة نظر الإسلام، تعد إبداعاً في بنية ونظام مكافحة الفقر من وجهة نظر الإسلام.

تمحيص أساليب مكافحة الفقر في المصادر الإسلامية والاقتصاد الإيراني بالنظرة المنظومية يدل على وجود نواقص بنيوية في الاقتصاد الإيراني من حيث مواجهة الفقر. عدم تناسق بنية الإنتاج، وثقافة الاستهلاك، ونظام الرواتب والأجور، ونظام التأمين الاجتماعي، ونظام الضرائب الهادف إلى مكافحة الفقر، بعض النماذج من هذه النواقص التي تحتاج إلى إصلاح. والاقتراحات الإصلاحية عبارة عن: تعيين الحد الأدنى من الرواتب بمستوى أعلى من خط الفقر، وإصلاح أساليب تنفيذ عقود العمل، وتوفير

*. أستاذ مساعد في مادة الاقتصاد بجامعة العلامة الطباطبائي(mj.mohagheghnia@bankrefah.ir).

**. طالب دكتوراه فرع الاقتصاد بجامعة عدالت غير الحكومية

التشجيعات اللازمة لعقود تشاركية، وإصلاح بنية التأمين الاجتماعي باتجاه تغطية الشرائح الفقيرة والعاجزة عن تسديد حقوق التأمين، وإصلاح النظام الضرائبي وتعديل نسبة الضرائب في فترات الازدهار والركود، وإصلاح بنية الإنتاج، وتوفير تشجيعات لازمة للإنتاج بجودة وبغير إسراف، وإصلاح نموذج الاستهلاك عن طريق الترويج الثقافي على مستوى العوائل.

الكلمات الأساسية: الفقر، مكافحة الفقر في الإسلام، النظرة المنظومية، الإسلام والفقر، الفقر في إيران، إيران والفقر.